



## 4. حول إنجازات الهيئة وتعزيز دورها

\* انطلاقاً من عزمها على تعزيز دورها في الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وهو الهدف الأساسي من إنشائها، عملت الهيئة على توسعة ورفع كفاءة أداء أنشطتها الاستثمارية بما يتواءم مع متطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية ومختلف التطورات والمستجدات الاقتصادية والتقنية والبيئية على المستويين العربي والعالمي، وذلك إلى جانب السعي لإيجاد وترسيخ نهج لتعزيز الجانب الإنمائي على أساس من الشراكة مع مختلف الجهات ذات العلاقة.

\* وإنفاذاً لتوجهات مجلس المساهمين الموقر لإنشاء شركة أو شركات استثمارية للاستثمار في الدول العربية ذات المزايا النسبية لإنتاج الحبوب والأعلاف وغيرها من المحاصيل الزراعية، عملت الهيئة مع شركاء من أبرز المستثمرين العرب، لتأسيس شركة استثمار زراعي تستهدف الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي العربي وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية المستدامة بالمنطقة العربية. تستهدف هذه الشركة بصفة خاصة الاستثمار في مجالات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والتمويل والتصنيع والتسويق الزراعي والخدمات الزراعية في الدول العربية وفقاً للميزة النسبية مع منح الأولوية لإنتاج الحبوب والأعلاف، بالإضافة إلى تعزيز القدرات الإنتاجية لصغار المنتجين الزراعيين ونقل التكنولوجيا الزراعية المتطورة، والإسهام في تطوير البنية التحتية المحيطة الداعمة للتداول والتسويق الزراعي. وذلك بالإضافة إلى مساهمات الهيئة في الشركات حيث بلغت 332 مليون دولار وبلغ عدد الشركات القائمة 24 شركة (زائداً برنامج تمويل التجارة العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار) والشركات تحت التنفيذ والمشاريع تحت الدراسة كما يعكس ذلك مختلف فصول هذا التقرير.

\* وطدت الهيئة علاقاتها مع القطاع الخاص وسعت لإنشاء روابط متينة معه وتسعى للمزيد للاستفادة مما يتمتع به القطاع الخاص من مرونة وكفاءة الأداء في الإنتاج وفي مختلف الحلقات المرتبطة به، وذلك في إطار عمله على أساس قوى السوق وضمن مقتضيات السلامة المالية وهو أسلوب الإنتاج الذي تتشده الهيئة لرفع كفاءة الأداء وتحقيق النجاح واستدامة النشاط.

لقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي مساهمات الهيئة وشركائها من القطاعين العام والخاص حتى نهاية عام 2009 نحو 24٪. وبموجب التوجهات الجديدة للسياسة الاستثمارية للهيئة للفترة القادمة تعطي الهيئة أولوية للمشروعات التي يساهم فيها القطاع الخاص.



\* ومن بين الأولويات الأخرى في توجهات السياسة الاستثمارية للهيئة في الفترة القادمة، التركيز على المشروعات التي تستهدف إنتاج أولوياتها السلعية ووفقاً للفجوة الغذائية، كالحبوب وعلى رأسها القمح والزيوت النباتية والألبان ومنتجاتها والسكر. كما تهتم الهيئة بالمشروعات المساندة للإنتاج الزراعي الغذائي، مثل مشروعات إنتاج الأسمدة والمبيدات والأدوية واللقاحات البيطرية ومشروعات ما بعد الحصاد من تداول ونقل وتخزين وتصنيع زراعي وتسويق. وتركز أيضاً على المشروعات الاستثمارية التي تطبق وتوطن تقنيات الإنتاج الحديثة.

\* ودعمًا لانطلاق عملها عبر تلك التوجهات قامت الهيئة بتقوية نظمها الداخلية ورفع كفاءة أدائها وتعزيزها بأحدث التطبيقات التقنية الملائمة وقامت بإعداد دراسة لتطوير هيكلها الإداري وتعمل الهيئة على إيجاد وتوظيف علاقات عمل متينة مع مختلف الجهات الحكومية والمؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات العربية والإقليمية والدولية ذات العلاقة.

\* وعلى صعيد الدور الإنمائي الزراعي للهيئة فقد ظلت الهيئة تسعى للإسهام في الإنماء الزراعي عبر عدد من المحاور وحققت قدراً من الإنجازات. ومن أهم تلك المحاور ما يلي:

■ الإنماء الزراعي عبر النشاط الاستثماري، حيث يشكل النشاط الاستثماري للهيئة نسبة كبيرة في دورها الإنمائي من خلال إسهامها في الآتي:

↳ زيادة معدل النمو، أي المعدل السنوي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك عبر إنتاج عدد من السلع الغذائية الرئيسية كالحبوب واللحوم الحمراء ولحوم الدواجن وبيض المائدة والأسماك والألبان ومنتجاتها وزيوت الطعام والمنتجات المدعمة لإنتاج تلك السلع كالبدور المحسنة ومعدات الري المتطورة والأعلاف وغيرها. وذلك بالإضافة إلى الإسهام غير المباشر والمتمثل في الأنشطة الأخرى المرتبطة بالشركات من نقل وتخزين وتصنيع وخدمات وغير ذلك.

↳ زيادة الإنتاجية عبر إسهامها في:

- توفير رأس المال من معدات وأجهزة وأنظمة الإنتاج المتطورة في الشركات التي تساهم فيها كأنظمة الري الحديثة ومختلف المعدات لمختلف العمليات الزراعية والتصنيعية.

- توظيف القوى العاملة وتنمية الكادر البشري الذي يتم توظيفه ليعمل بإنتاجيات عالية، بالإضافة إلى فرص العمل التي تتوفر بخلاف التوظيف المباشر بشركات الهيئة، وذلك من خلال الأنشطة المرتبطة



بأنشطة شركات الهيئة من نقل وتداول وتخزين وتصنيع وتصدير وخدمات إنتاجية واجتماعية.

- توظيف الموارد الطبيعية بترشيد وبكفاءة عالية.
  - إدخال وتطبيق تقنيات الإنتاج المتطورة في شكل حزم تقنية متكاملة تشمل مختلف العمليات الإنتاجية وتؤمن اتباع أفضل ممارسات وأساليب الإنتاج. ويتم عبر النشاط الاستثماري توفير النماذج الإنتاجية المتطورة لتستثير وتحتذى بها الفعاليات الاستثمارية الأخرى. مثال ذلك منظومة إنتاج وتصنيع لحوم الدواجن وبيض المائدة والتي تؤمن الإنتاجية العالية والجودة وسلامة المنتج للمستهلك. ومثال آخر هو نظام الزراعة بدون حرث الذي حقق زيادات في إنتاجية المحاصيل المطرية بنحو 300٪.
- إن أي إسهام في زيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي يصب بدوره في تحقيق هدف محاربة الفقر لكون الزراعة تشكل القطاع الذي يعمل في مختلف مجالاته (إنتاج نباتي، حيواني، نقل، تخزين...إلخ) معظم سكان الريف والذي يشكل المزارعون العاملون فيه نحو 75٪ من العاملين بالقطاع الزراعي في الوطن العربي وينتجون نحو 80٪ من الإنتاج الزراعي.

■ أسهمت الشركات التي تساهم فيها الهيئة في توفير بعض البنى التحتية والمرافق الخدمية في المناطق المحيطة بمواقع تلك الشركات. وأفضل مثال لذلك طريق الدمازين - أقدي بولاية النيل الأزرق بجمهورية السودان والذي مكن من الوصول إلى منطقة أقدي بيسر، وبخاصة في فصل الخريف حيث كانت المنطقة تظل معزولة تماماً خلاله. وقد أحدث الطريق المذكور ووجود الشركة العربية للزراعة بالنيل الأزرق تغييراً إيجابياً كبيراً في مختلف المجالات في المنطقة. وتدعو الهيئة إلى إنشاء صندوق لتمويل توفير مختلف البنى التحتية اللازمة لدعم القطاع الزراعي.

■ تنفيذ البحوث الزراعية التي تستهدف التطوير التقني للزراعة العربية، وقد نفذت الهيئة العديد من البحوث الزراعية، بعضها عبر الشركات وبعضها عبر المحطات البحثية. أسهمت تلك البحوث في إقامة المشاريع على أسس علمية وفي معالجة المشكلات وتطوير العمليات الإنتاجية، وذلك إلى جانب إدخال العديد من الأصناف المحصولية. ويعكس ذلك الفصل الخاص بالبحوث التطبيقية في هذا التقرير.





■ قدمت الهيئة العديد من الخدمات ونفذت عدداً من المشاريع الإنمائية لدعم صغار المُنتجين الزراعيين بشكلٍ مُباشر وفعال وذلك في عددٍ من الدول العربية. وقد شمل ذلك إدخال التقنيات المُناسبة وتوفير مدخلات الإنتاج وبناء القدرات والإسهام في توفير الخدمات الضرورية. وفي هذا الإطار فقد أسهمت الهيئة في تنفيذ برامج لموازرة ودعم الشعب الفلسطيني بتكلفة بنحو 2.6 مليون دولار، وتمَّ إنشاء صندوق الأمانة في السودان لتقديم العون للفقراء من صغار المُزارعين للارتقاء بالإنتاج والإنتاجية وتوفير التمويل الدوَّار. وعملت الهيئة على إنشاء برنامج القروض الدوَّارة لصغار المُزارعين في الدول العربية برأسمال 100 مليون دولار تُساهم فيه الهيئة بمبلغ 10 مليون دولار، وتُرْحَب بمُشاركة الجهات المُهتمة بمُحاربة الفقر وبالأمن الغذائي في هذا البرنامج وفي صندوق الأمانة. وتدرك الهيئة أنه يمثل هذه البرامج يمكن تعزيز الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي وذلك إيماناً منها بأن الأمن الغذائي لا يتم تحقيقه بسد الفجوة الغذائية وحدها وإنما بمحاور أخرى أيضاً من أهمها تمكين صغار المزارعين من استخدام تقنيات الإنتاج الحديثة وبالتالي تمكينهم من الحصول على دخل كريم ومستدام.



يعد أداء الأنشطة الإنمائية التي نفذتها الهيئة قياسياً من حيث فاعلية إيصال الدعم للمُستفيدين ومن حيث التكلفة الإدارية للتنفيذ والتي تعد مُنخفضة مقارنةً ببرامج تقديم الدعم المُماثلة. (يعكس تلك الأنشطة الفصل ذي العلاقة في هذا التقرير).

ولتأمين كفاءة واستدامة الأنشطة التنموية، تسعى الهيئة للتنسيق مع مختلف الجهات لتحويل بعض الأنشطة التنموية إلى مشاريع استثمارية تعمل على أسس تجارية. وهناك كثير من المجالات القابلة للتطبيق، مثال شركات توفير المعدات والخدمات الزراعية وغيره من الأمثلة.

■ وإيماناً منها بأهمية دور المعلوماتية الزراعية في محاربة الفقر وفي تحقيق التنمية الزراعية المُستدامة، عملت الهيئة على إعداد دراسة لإنشاء قناة فضائية زراعية عربية تعنى بالاستثمار والتنمية الزراعية في الوطن العربي. وترحب الهيئة بمشاركة مختلف الجهات لتوفير التمويل اللازم لهذا المشروع ذي الأهمية المتزايدة. وذلك بالإضافة إلى تطوير مكتبة الهيئة وتوسعتها لخدمة الباحثين في مختلف مجالات الإنتاج الزراعي والمجالات المرتبطة بأنشطة وبرامج الهيئة.